الملكية والممتلكات ومصادرتها في المصارف الإسلامية

دراسة تأصيلية تطبيقية

عبد الله يوسف عبد الرحمن الحسني

ABDULLAHI YUSUF ABDIRAHMAN

رسالة مقدمة لنيل الدرجة العلمية العالية (الدكتوراة) في الفقه وأصوله

بكلية الشريعة والقانون

جامعة السلطان عبد الحليم معظم شاه الإسلامية العالمية

ولاية قدح دار الأمان–ماليزيا

١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م

الملكية والممتلكات ومصادرتها في المصارف الإسلامية
دراسة تأصيلية تطبيقية

عبد الله يوسف عبد الرحمن الحسني
A1530005P02

تم تقديم رسالة إلى
جامعة السلطان عبد الحليم معظم شاه الإسلامية العالمية
ولاية قدح دار الأمان–ماليزيا
وفقاً لمتطلبات رسالة الدكتوراة في الشريعة الإسلامية

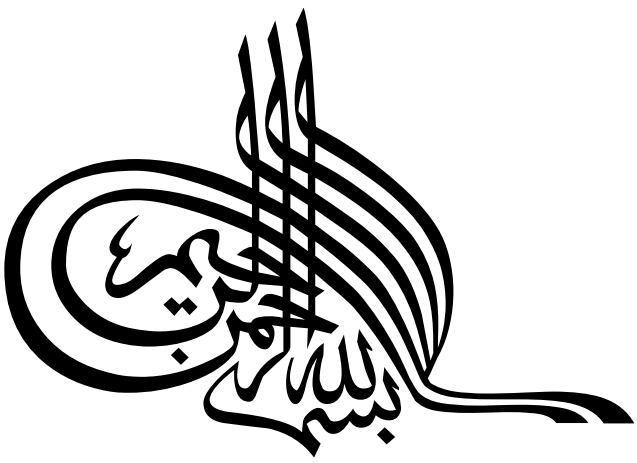
بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾

[البقرة:١٨٨]

إهـــــــــداء

أهدي بحثي هذا المتواضع، وثمرة جهدي البسيط:

إلى روح والدي الغالي الشيخ يوسف ابن الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ العلامة محمد الحسني الحسيني الذي كان يود أن يراني في هذه المرحلة، ولكن وافته المنية، وانتقل إلى جوار ربه قبل إتمام الأطروحة، فرحمة الله عليه، وأدخله فسيح جناته.

إلى والدتي الحنونة التي لها الفضل العظيم للالتحاق بالجامعة، وأفنت عمرها في إنفاقي، ورعايتي، وتربيتي، وخدمتي، وإسعادي، ثم قامت اليوم بتربية أولادي من تلقاء نفسها – لأمر قائم– وقد نصف سنها، والتحمل على إرهاقهم ومشاقهم وأتعابهم ليل نهار، وما أشق من تربية ولد في هذا الزمن، فكانت عضدي السديد، وما زالت أنها سندي الوحيد في دعم مسيرتي ومسراتي، بعد لطف الله جل جلاله، قلت [بحر الرمل]:

لســـــت أنســـــاها حيـــــاتي دائمـــــاً *** كلمـــــا ذكرتهـــــا تـــــم الـــــدواء

أطال الله في عمرها، وأمدها بالصحة التامة والعافية، ويبقيها لنا وللإسلام ذخراً، وأعانها على عبادة ربها إذ تجتهد في بلوغ الوسع فيها.

فها أنا اليوم أهدي إليكما بحثي العلمي، وأسأل الله أن يرزقني ببركما في حياتي ومماتي؛

إذ الحقوق لا تسقط بالوفاة.

ولدكما المخلص

عبد الله الحسني

صفحة الاعتماد

Approval Page

إقـرار وتصـريح:

أقــر أنا الطالــب/ عبــد الله يوســف عبــد الــرحمن الحســني بأن بحثــي هــذا للــدكتوراة، وعنوانــه: **الملكيــة والممتلكــات ومصــادرها في المصــارف الإســلامية، دراســة تأصــيلية تطبيقيــة** مــن عملــي وجهــدي الخــاص، وأمــا النصــوص الــتي اقتبســت فيــه بأي شــكل أو نــوع فقــد أحلتهــا إلى مراجعهــا ومصــادرها في الهــوامش الســفلية للصــفحات، التزامــاً بالأمانة العلمية، واتباعاً للأسس المنهجية المتعارف عليها بين الباحثين.

ولقــد قــرأت وفهمــت القواعــد واللــوائح لجامعــة الســلطان عبــد الحلــيم معظــم شــاه الإسلامية العالمية بشأن الانتحال.

التوقيع:

رقم البطاقة الجامعية: A1530005P02

التاريخ: ٠٧/ صفر/١٤٤٣هـ - (١٤/٠٩/٢٠٢١م)

الشكـر والتقـديـر

قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾[لقمان: ١٢]

الشكر كله لله شكراً يليق بجلاله وعظمته، الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي، ثم أشكر الوالدين الكريمين امتثالاً لأمره عز وجل: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾[لقمان: ١٤]، ولا أستطيع أن أصف مدى شكري لهما، اللهم اغفر لوالدي إنه كان يدعو الناس إلى توحيدك، وهو وحيد عندك اليوم، واحفظ أمي بما تحفظ به إماءك الصالحات، وأعنها على أمور دينها ودنياها، فهما سبب نجاحي وفلاحي.

وأتقدم جزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى جميع مشايخي وأساتذتي من حلق مسجد القبلتين في مدينة ونلوين – الصومال إلى النظام التعليمي الجامعي، وأخص بالشكر أولاً مشرفي على الرسالة الأستاذ الدكتور رجب أبو مليح محمد الذي كان نعم المعلم، وقد استفدت من إرشاداته الطيبة، وتوجيهاته القيمة، ولو لا مثابرته ودعمه المستمر لي ما تم إنجاز هذه الأطروحة، والدكتور سعد جمعة جمعة زغلول لإشرافه الثاني، وثم أشكر لجنة المناقشة الخارجية والداخلية لما قدموا لي من توجيهات رائعة، وملاحظات قيمة أثناء التقييم والمناقشة لهذا البحث العلمي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الدكتور عقلي بن أحمد مت سامن، عميد كلية الشريعة بالجامعة، والمشرف العام لـ (بنك السلام الصومالي) الأستاذ عمر علي جمعالي، لما مدا لي يد العون والمساعدة المادية، أسأل الله أن يبقيكم جميعاً ذخراً للدعوة والتعليم وللأمة الإسلامية.

ثم أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع أهلي وعائلتي وإخواني وأخواتي الذين كان لهم الفضل الجزيل؛ لإزالة الصعوبات والعقبات من طريقي لإتمام هذه الدراسة، وأخص بالذكر منهم الأخ المبارك المهندس عبد الرزاق ابن الشيخ يوسف الحسني، حفظه الله

ورعاه، ويبارك له في أهله وماله، والشكر والعرفان لشريكة حياتي، زوجتي الغالية التي لم تبخل علي بوقتها وجهدها في دعم مسيرتي، فجزاها الله خير الجزاء، وكذلك أفلاذ كبدي بناتي وأبنائي الذين كانوا يتحلون بالصبر أثناء غيابي عن جنبهم، وفي قلوبهم حنين لوالدهم العزيز عليهم، وتقصيري في القيام ببعض الحقوق والواجبات نحوهم، سائلاً المولى العفو والغفران.

والشكر والتقدير موصول إلى رفيق دربي، وشريك عملي، وأمين سري الشيخ عبد القادر يوسف كدية السليماني لطالما تولى أعمالي، وقام بواجباتي وكيلاً عني، حفظه الله ورعاه، وسدد خطاه، وأصلح له في أهله وأولاده.

ولا أنسى أن أشكر للأخ الكريم أبي شهاب أحمد ابن الشيخ الدكتور فائق بن شحاذة المشهداني برفقته الراقية ومساهمته الرائعة، والمدير العام لـ(بنك ذهب شيل)، الأخ العزيز عثمان علي عدي حلني، ومدير قسم الاستثمارات لـ (بنك السلام الصومالي) الأخ الكريم أحمد فارح فيذو لتيسيرهما في الحصول على الوثائق المصرفية، وتوفير المستندات البنكية، والاطلاع على وثائق للمصرف إذ بعض المصارف اعتذرت عن العرض والاطلاع، ولكل من ساهم أثناء كتابة هذه الأطروحة من إرسال المراجع، وموافقة المقابلة، والتفضل على المعلومة، والدعوة الصالحة، والسعي في إتمام الخطوات، والإجراءات اللازمة حتى تخرج بهذه الصورة النهائية.

وأختتم بالشكر الجزيل بجامعتي الأولى وهي بمثابة حجر الأساس لحياتي الأكاديمية، وتعليماتي الجامعية: الجامعة الإسلامية بالصومال مروراً بجامعة الإنسانية بماليزيا، وانتهاء بجامعة السلطان عبد الحليم معظم شاة الإسلامية العالمية بولاية قدح، دار الأمان، ماليزيا، فشكراً لهم جميعاً من قمة رأس الهرم الإداري إلى أخماص قدمه فكل بحسب اسمه وشريف وسمه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الباحث/ عبد الله يوسف الحسني

ملخص البحث

تعالج هذه الدراسة الإشكاليات الواقعة في ملكية العين بعد عقد البيع في المصارف الإسلامية، والشقاق المتكرر بين العملاء وأرباب المصارف، وذلك من خلال التأصيل الفقهي للملكية الخاصة، والنظر في موقف الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية، ومعرفة مواد القوانين الدولية حول الملكية، وما تقرره الشريعة الإسلامية، وكذلك مناقشة بنود المستندات المصرفية ووثائقها حول المصادرة وتطبيق الشرط الجزائي، وذلك بعد تساؤلات وإشكاليات تكررت في ميدان الصيرفة الإسلامية، فمعالجة هذه التساؤلات والإشكاليات هي الهدف المنشود كنتيجة للبحث منضبطاً بالمنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، حسب هيكل البحث المرسوم له وخطته، ولقد توصل الباحث إلى نتائج علمية لإسهام البحث في مجال العلم والمعرفة، أهمها: أن الملكية الحقيقية لله وحده، وأن الشريعة الإسلامية تقرر الملكية الفردية بصبغتها التأصيلية الحكيمة بضوابط شرعية، وحدود دينية، بخلاف الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية اللذين يتخبطان في ظلمات نتيجة النظريات البحتة التي لا تنبثق عن شرع ولا دين، وميزة الإسلام عن الأنظمة الوضعية ميزة ربانية، والنظام الاقتصادي الإسلامي نظام خاص متناسق الأطراف، ومتوازن الجوانب، أعطى كلاً حقه ومستحقه، وقد بينت الدراسة مبحثاً عن المصارف نشأتها ومصادرها، والخدمات التي تقدمها للعملاء، ولذا لا بد لها من مراعاة القواعد الشرعية، لا مصادرة، ولا ظلم، ولا تعسف، فإن العقود المكتوبة والوثائق الموقّعة لا عبرة لها إذا هي تتعارض مع قواعد الشريعة، ويجب أن يستوي حق صياغة العقود وكتابة المستندات بين المصرف والمتعامل، فلا ينفرد أحدهما دون الآخر احترازاً من الإذعان والتسلط والقهر، ويستوفي كل حقه دون وكس ولا شطط، هذا وقد قدم الباحث نصائح يراها مهمة منها أن الواجب على المسلم معرفة أحكام هذه البيوع وصيغ إبرامها ونقضها، ليكون على بصيرة من أمره، وتغيير نمط الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية الحالية، وضرورة وجود محكمة إسلامية التي هي بمثابة المرجع الأخير للفصل بين المتخاصمين، ومحاولة تطبيق مبدأ السماحة في كل العقود، وخاصة عند العقوبات والغرامات، وهذا مطلوب من كل المتعاقدين.

ABSTRACT

This study deals with addressing the problems of private property ownership after sales and purchase contracts in Islamic banks, and the frequent disputes between customers and bank owners through the establishment of private ownership. This study also looks at the position of the socialist and capitalist systems, to get to know the international law regarding property ownership, and what is decided by Islamic law as well as to discuss document items and bank charters related to the confiscation or expropriation and implementation of penal damages (involving compensation and damages). Following the frequently asked questions in the field of Islamic banking. Addressing those questions and problems is the desired goal with the results of the study which coincides with the deductive method of descriptive analysis and the inductive method according to the structure and plan of the research made. The researcher achieved research results for research contributions in the field of knowledge, namely: Absolute ownership belongs only to Allah. Islamic sharia determines the ownership of individual property in its original form and is prudent in the control of sharia law and religious boundaries. This is in contrast to the socialist and capitalist systems which are trapped in darkness as a result of mere theories that are not taken from sharia or religion. Islam is distinguished in terms of man-made systems and divine differences. The Islamic economic system is a special system that is organized and balanced from various aspects, giving each of them their respective rights, and this study shows a discussion on banking, its origins, resources, and services provided to its customers. Therefore, it must abide by the rules of sharia law, and there is no seizure, no injustice and no abuse. Written contracts and signed documents will have no meaning if they are contrary to sharia rules. Similarly, the rights to enter into contracts and to write documents must be equal between the bank and the customer. So do not separate one without the other, as a precautionary measure against submission, domination and oppression and fulfill all his rights without demeaning or exaggerating. The researcher has given an advice which he thinks is important, that Muslims should know this law of sales and the formula of its confirmation and reversal to be used as a reference. Similarly, there is a need to change the pattern of sharia supervision in current Islamic banks as well as the need to create Islamic courts as the final reference in this regard between two hostile parties and seek to apply the principle of tolerance in all contracts, especially in the case of penalties and fines, and this is necessary for both parties.

فهرس المحتـــــــويات

براعة الاستهلال (آية قرآنية).....ب

إهـــداء..... ج

صفحة الاعتماد..... د

إقرار وتصريح ..... هـ

الشكر والتقدير .....و

ملخص البحث ..... ح

ABSTRACT ..... ط

فهرس المحتـــويات..... ي

مقـدمـة..... ٢

خطة البحث ١١

أولاً: عنوان الموضوع ١٢

ثانياً: سبب اختيار الموضوع..... ١٢

ثالثاً: مشكلة البحث وصعوباته..... ١٣

رابعاً: أسئلة الموضوع وفرضياته..... ١٦

خامساً: أهداف الموضوع ١٧

سادساً: أهمية الموضوع..... ١٨

سابعاً: منهج البحث..... ٢٠

ثامناً: حدود البحث ٢٤

تاسعاً: الدراسات السابقة، والفرق بينها وبين هذه الأطروحة ٢٦

عَاشراً: هيكل البحث ٤٠

الباب الأول: المدخل لدراسة الموضوع ٥٥

الفصل الأول: مفردات عنوان البحث وما له علاقة بالموضوع ٥٦

المبحث الأول: معنى الملكية والممتلكات ٥٦

المطلب الأول: تعريف الملكية ٥٧

الفرع الأول: تعريف الملكية لغة ٥٧

الفرع الثاني: تعريف الملكية اصطلاحاً ٥٨

تعريفها عند الأحناف ٥٨

تعريفها عند المالكية ٥٩

تعريفها عند الشافعية ٥٩

تعريفها عند الحنابلة ٦٠

التعقيب على تعاريف المذاهب ٦٠

المطلب الثاني: معنى الممتلكات ٦٤

الفرع الأول: تعريف الممتلكات لغة ٦٤

الفرع الثاني: : تعريف الممتلكات اصطلاحاً ٦٥

مستخلص التعريفين ٦٧

المبحث الثاني: معنى المصادرة والألفاظ ذات الصلة بها ٦٨

المطلب الأول: معنى المصادرة ٦٨

الفرع الأول: تعريف المصادرة لغة ٦٨

الفرع الثاني: تعريف المصادرة اصطلاحاً ٧١

المطلب الثاني: الألفاظ التي لها علاقة بالموضوع ٧٣

الفرع الأول: التأميم ٧٣

الفرع الثالث: النزع..... ٧٦
الفرع الرابع: الاسترداد..... ٧٧
الفرع الخامس: الاسترجاع..... ٧٨
الفرع السادس: الغصب ٨٠
الفرع السابع: الفرق بين المصادرة والغصب ٨٠
المطلب الثالث: الفرق بين المصادرة والغرامة ٨١
الفرع الأول: تعريف الغرامة ٨١
الفرع الثاني: التمييز بين المصادرة والغرامة ٨٢
المبحث الثالث: معنى المصرف والبنك، والفروق الجوهرية بينهما ٨٥
المطلب الأول: معنى المصرف..... ٨٥
الفرع الأول: تعريف المصرف لغة ٨٥
الفرع الثاني: تعريف المصرف اصطلاحاً..... ٨٧
المطلب الثاني: تعريف المصرف مجملاً ومفرقاً أو عموماً وخصوصاً..... ٨٧
الفرع الأول: تعريف المصرف عموماً..... ٨٧
الفرع الثاني: تعريف المصرف الإسلامي والبنك الربوي..... ٨٨
الأول: تعريف البنك الربوي..... ٨٨
الثاني: تعريف المصرف الإسلامي ٨٩
المطلب الثالث: الفرق بين المصرف والبنك..... ٩٣
الفصل الثاني: المصارف الإسلامية تاريخها ومصادرها وأعمالها في الساحة: **٩٦**
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن المصارف الإسلامية، وانتشارها، وصعوباتها، والفروق الجوهرية بينها وبين البنوك الربوية ٩٧

المطلب الأول: تاريخ المصارف والبنوك ونشأتها ٩٧
المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية ١٠٢
أولاً: البنوك المركزية في البلدان ١٠٢
ثانياً: هيئات الرقابة الشرعية ١٠٤
ثالثاً: أزمة ضعف الموارد البشرية ١٠٥
رابعاً: قلة التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية الإسلامية ١٠٧
خامساً: صعوبة في النمو الاقتصادي والتقنيات الحديثة ١٠٩
المطلب الثالث: انتشار المصارف الإسلامية ونموها اقتصادياً ١١٠
المطلب الرابع: المميزات والفروق الجوهرية بين البنوك الربوية والمصارف الإسلامية ١١٤
المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية ١٢٣
المطلب الأول: المصادر الداخلية ١٢٣
الفرع الأول: المصادر الداخلية العامة ١٢٣
الفرع الثاني: المصادر الداخلية الخاصة ١٢٥
المطلب الثاني: المصادر الخارجية ١٢٧
الفرع الأول: الودائع ١٢٧
الفرع الثاني: الصكوك ١٣٥
معنى الصكوك في الاصطلاح الإسلامي ١٣٨
فكرة الصكوك الإسلامية ١٣٨
متى تثبت الأرباح ١٤٠
هل يضمن المصرف رأس المال إذا هلك ١٤٠

الفرع الثالث: الشهادات والدفاتر الادخارية والاستثمارية ١٤١
الفرع الرابع: الهبات والتبرعات والأوقاف..... ١٤٧
المبحث الثالث: الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية للعملاء ١٥٢
المطلب الأول: الخدمة المغلقة..... ١٥٣
مداخلة حول العملات الورقية وإعادة الدينار الإسلامي ١٥٨
المطلب الثاني: الخدمة المفتوحة ١٦٨
خاتمة الباب..... ١٧٦
الباب الثاني: الملكية الفردية في الإسلام أسسها وأقسامها ونظرية القوانين فيها..... **١٨١**
الفصل الأول: الأسس العامة للملكية الفردية في الإسلام **١٨٢**
المبحث الأول: نبذة موجزة عن نشأة الملكية وتطورها ١٨٢
المطلب الأول: الملكية الفردية قبل الإسلام..... ١٨٢
المطلب الثاني: الملكية الفردية بعد الإسلام ١٩٢
المبحث الثاني: حرمة الملكية الفردية في الإسلام..... ١٩٦
المطلب الأول: مشروعة الملكية الخاصة ١٩٦
المطلب الثاني: الملكية والكليات الخمس ٢٠٥
الفرع الأول: حفظ المال من حيث الوجود والإثبات ٢٠٧
الفرع الثاني: حفظ المال من حيث العدم والإتلاف ٢٠٩
المبحث الثالث: مصادر الملكية الخاصة في الإسلام ٢١٣
المبحث الرابع: حقوق التصرف في الملكية الفردية، وحدودها في الإسلام..... ٢٣٢
المطلب الأول: حقوق التصرف في الملكية الفردية في الإسلام ٢٣٢
الفرع الأول: حقوق التصرف في الملكية، وما يجب فيها ٢٣٣

الفرع الثاني: هل في المال حق سوى الزكاة؟ ٢٤٤
المطلب الثاني: حدود الملكية الفردية في الإسلام وقيودها ٢٥٤
الفرع الأول: تحديد الملكية الفردية، ومنع مجاوزة حد تملك ٢٥٤
الفرع الثاني: تقييد تصرفات المالك مع حرية ملكيته الفردية ٢٦٤
القيد الأول: التقيد في الابتعاد عما حرمه الشرع الحنيف..... ٢٦٥
القيد الثاني: التقيد في أداء الحقوق والواجبات عليه ٢٦٩
القيد الثالث: التقيد في أداء الصدقات كي لا يقتصر المال في أيدي الأغنياء ٢٦٩
القيد الرابع: التقيد في تنشط أمواله بالامتناع عن الحاق الضرر بغيره..... ٢٧٠
القيد الخامس: التقيد في العمل بالمال وسيولته وعدم حبسه واكتنازه..... ٢٧٣
الفصل الثاني: أقسام الملكية الفردية، ونظرية القوانين الوضعية فيها.....**٢٧٨**
المبحث الأول: أقسام الملكية من حيث التمام والنقصان..... ٢٧٨
المطلب الأول: الملكية التامة وخصائصها ٢٧٨
المطلب الثاني: الملكية الناقصة وأنواعها ٢٨١
الفرع الأول: أنواع الملكية الناقصة..... ٢٨١
النوع الأول: ملك الرقبة وحدها دون المنفعة..... ٢٨١
النوع الثاني: ملك المنفعة أو تمليك الانتفاع دون العين..... ٢٨٧
الفرع الثاني: بم ينتهي ملك المنفعة ٢٩٢
المبحث الثاني: نظرية النظام الاشتراكي والرأسمالي في الحقوق والملكية الفردية..... ٢٩٣
المطلب الأول: النظام الاشتراكي، مفهومه، ومبادئه، وعيوبه..... ٢٩٣
الفرع الأول: مفهوم النظام الاشتراكي ٢٩٣

الفرع الثاني: أركان النظام الاشتراكي، ومبادئه العامة في الملكية ٢٩٥
الفرع الثالث: إظهار شنائع الشيوعية والاشتراكية، ونقض موقفها من الملكية الخاصة .. ٢٩٩
المطلب الثاني: النظام الرأسمالي، مفهومه، ومبادئه، وعيوبه ٣٠٤
الفرع الأول: مفهوم النظام الرأسمالي ٣٠٤
الفرع الثاني: أركان النظام الرأسمالي ومبادئه العامة في الملكية الفردية..... ٣٠٤
الفرع الثالث: بيان عيوب الأنظمة الرأسمالية ونقض موقفها من الملكية الخاصة..... ٣٠٧
المبحث الثالث: الملكية الفردية والقوانين الوضعية الدوَلية في الشرق والغرب ٣١١
المطلب الأول: الملكية وقوانين العالم الشرقي بضفتيه: الإسلامي والعربي ٣١٢
الملكية الفردية في قانون جمهورية إندونيسيا ٣١٢
الملكية الفردية في قانون جمهورية باكستان..... ٣١٣
الملكية الفردية وما يتعلق بالمصادرة في قانون جمهورية تركيا..... ٣١٤
الملكية الفردية في قانون جمهورية مصر العربية ٣١٥
الملكية الفردية في قانون جمهورية السودان العربية ٣١٥
الملكية الفردية في قانون جمهورية العراق ٣١٦
الملكية الخاصة في قانون دولة ماليزيا الفدرالية الاتحادية..... ٣١٦
الملكية الفردية في قانون جمهورية اليمن..... ٣١٧
الملكية الفردية في قانون الجمهورية الصومالية العربية ٣١٧
الملكية الخاصة في قانون جمهورية تونس العربية ٣١٧
الملكية الفردية في قانون جمهورية ليبيا العربية ٣١٨
الملكية الفردية في قانون دولة قطر ٣١٨

قانون الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ٣١٨
المطلب الثاني: الملكية وقوانين العالم الغربي بضفتيه: الأمريكي والأوروبي ٣١٩
الملكية والتملك الفردي في قانون جمهورية الصين الشعبية ٣١٩
الملكية والتملك في قانون الولايات المتحدة الأمريكية ٣٢٠
قانون الاتحاد الروسي في الملكية الفردية ٣٢٠
الملكية الفردية في قانون الجمهورية الفرنسية ٣٢١
الملكية الفردية في قانون الإمبراطورية اليابانية ٣٢١
الملكية والتملك في قانون كوريا الجنوبية ٣٢٢
المبحث الرابع: ميزة الشريعة الإسلامية عن القوانين الوضعية في الملكية الفردية، وخلافها الجذري للأنظمة الاشتراكية والرأسمالية ٣٢٣
المطلب الأول: نقد الأنظمة الاشتراكية والرأسمالية في الملكية الفردية وتفنيدها ٣٢٣
المطلب الثاني: القوانين الوضعية في الملكية الفردية، وعرض البدائل في تقنينها ٣٣٣
البدائل الشرعية في تقنين الملكية الفردية ٣٣٤
خاتمة الباب ٣٣٥
الباب الثالث: مصادرة الممتلكات في المصارف الإسلامية بعد عقد البيع أو الاتفاق عليه ٣٤٠
الفصل الأول: عقد الإذعان وعلاقته بالمصادرة، وتصوير الاتفاقيات ومناقشتها ٣٤١
المبحث الأول: عقود الإذعان مفهومها وضوابطها وأحكامها ٣٤١
المطلب الأول: معنى الإذعان ٣٤١
المطلب الثاني: ضوابط عقد الإذعان ٣٤٣
المبحث الثاني: علاقة عقد الإذعان والتعسف بنزع الممتلكات ومصادرتها ٣٤٥
المبحث الثالث: تصوير الاتفاقيات الموجودة لدى المصارف مسبقاً، وعلاقتها بالإذعان ٣٥١

المسألة الأولى: هل الصفقة في المصارف إجبارية أم هي اختيارية؟ ٣٥٤
المسألة الثانية: هل حاجة العميل إلى امتلاك الدار والسيارة أو حيازتهما تبلغ رُتبة الضرورة؟ . ٣٥٦
أولاً: مفهوم الضرورة ٣٥٦
الفصل الثاني: القوانين الوضعية، والأنظمة المصرفية ودورها في مصادرة الممتلكات **٣٦٢**
المبحث الأول: القانون الوضعي ودوره في مصادرة الممتلكات في المصارف الإسلامية.. ٣٦٢
المطلب الأول: نظرية القوانين الوضعية في المصادرة ومبدأ (العقد شريعة المتعاقدين).... ٣٦٢
المطلب الثاني: أقوال العلماء المعاصرين في هذا القانون ٣٦٨
مسألة: هل حكم القاضي يغيّر الحكم الأصلي ٣٧٣
المبحث الثاني: مناقشة أنظمة المصارف الإسلامية حول المصادرة، والحكم عليها..... ٣٧٦
المطلب الأول: مناقشة الوثائق والمستندات المصرفية من حيث الصياغة والكتابة..... ٣٧٦
المطلب الثاني: مناقشة الوثائق والمستندات من حيث المحتوى والفحوى ٣٨٠
المطلب الثالث: البديل الشرعي للمستندات المصرفية المجهزة مسبقاً..... ٣٩٤
الفصل الثالث: التأصيل الفقهي في تحقق قبض الممتلك، وصور نقل الممتلكات عند المصارف **٣٩٧**
المبحث الأول: التأصيل الفقهي في تحقق قبض الممتلك ٣٩٧
المبحث الثاني: صور نقل الممتلكات عند المصارف الإسلامية والحكم عليها..... ٤٠٦
الصورة الأولى: النقل المؤجل (عدم نقل ملكية العين)..... ٤٠٦
الصورة الثانية: النقل المباشر (عدم حيازة الممتلك) ٤٠٧
الصورة الثالثة: النقل الكلي أو الجزئي ٤٠٨
المبحث الثالث: هل العين ملك للمصرف وينتهي بالتمليك أم ملك للعميل وعليه دين ٤٠٩
المطلب الأول: الفصل بين عقد البيع المنجز، وعقد الإيجار مع وعد البيع..... ٤١٠
المطلب الثاني: عقد الإيجار ثم الوعد بالبيع..... ٤١٤

الفصل الرابع: رهن الأعيان أو أوراق الإثبات والمستندات في المصرف بعد العقد **٤٢٠**
المبحث الأول: الرهن في المصارف الإسلامية وخصائصه في الشرع ٤٢١
المبحث الثاني: هل للمصرف حق التصرف والانتفاع بالعين أو الأموال النقدية المرهونة ٤٢٤
المطلب الأول: التصرف في العين المرهونة للحفاظ عليها ٤٢٦
المطلب الثاني: التصرف في العين المرهونة لمجرد انتفاع المصرف بها..... ٤٢٧
المطلب الثالث: التصرف في العين المرهونة لنفع يعود للراهن..... ٤٢٧
المطلب الرابع: التصرف في العين المرهونة لنفع يعود لهما معاً ٤٢٨
المبحث الثالث: بيع المرهون واستيفاء المرتهن قيمة الرهن من المرهون ٤٣٢
المبحث الرابع: هل يجوز رهن المبيع على ثمنه مع عدم احتفاظ البائع بملكيته..... ٤٣٥
المطلب الأول: حبس الممتلك مع الأوراق الثبوتية عند المصرف ٤٣٧
الفرع الأول: حبس العين والثمن معجّل ٤٣٧
الفرع الثاني: حبس العين والثمن مؤجّل ٤٣٨
الترجيح بين أقوال العلماء..... ٤٤٠
المطلب الثاني: حجز الأوراق الثبوتية، وتسليم الممتلك للعميل ٤٤١
المطلب الثالث: الشروط المقترنة بالعقود، وأقوال أهل العلم في ذلك ٤٤٣
أقوال أهل العلم في المسألة ٤٤٣
الترجيح..... ٤٤٦
المبحث الخامس: الحكم الشرعي في مصادرة الرهن مطلقاً عند العجز عن الدفع ٤٤٧
الفصل الخامس: الشرط الجزائي والوعود الواردة في العقود، وأثرها في استيفاء الحقوق **٤٥٠**
المبحث الأول: الشرط الجزائي مفهومه، صوره، وحكمه الشرعي ٤٥٠
المطلب الأول: مفهوم الشرط الجزائي، وتسميته، وصوره، والفرق بينه وبين التهديد المالي ... ٤٥٠

الفرع الأول: مفهوم الشرط الجزائي، وتسميته، وصوره، وأنواعه ٤٥٠
الأول: مفهوم الشرط الجزائي ٤٥٠
الثاني: سبب تسميته بالشرط الجزائي ٤٥١
الثالث: صور الشرط الجزائي ٤٥٢
الرابع: أنواع الشرط الجزائي ٤٥٣
الفرع الثاني: الفرق بين الشرط الجزائي، والتهديد المالي، ومتى يستحق البائع الشرط.... ٤٥٣
الأول: متى يستحق البائع الشرط الجزائي ٤٥٣
الثاني: الفرق بين الشرط الجزائي والتهديد المالي ٤٥٤
المطلب الثاني: الحكم الشرعي في الشرط الجزائي، وما يجوز فيه وما لا يجوز..... ٤٥٥
الفرع الأول: الحكم الشرعي في الشرط الجزائي..... ٤٥٥
أقوال أهل العلم في المسألة ٤٥٥
الترجيح..... ٤٦٥
الفرع الثاني: ما يجوز فيه الشرط الجزائي وما لا يجوز ٤٦٨
أولا: العقود التي يجوز فيها أن تتضمن الشروط الجزائية..... ٤٦٨
ثانياً: العقود التي لا يجوز فيها أن تتضمن الشروط الجزائية..... ٤٧١
المبحث الثاني: هل الوعود الواردة في المعاملات المالية ملزمة شرعاً أم لا؟..... ٤٧٤
المطلب الأول: حاجة الناس إلى الوعود، وأهمية الوفاء بها ٤٧٤
المطلب الثاني: اختلاف الفقهاء في وجوب الوفاء بالوعود ولزومها، والترجيح ٤٧٦
الفرع الأول: أقوال العلماء في المسألة..... ٤٧٦
الفرع الثاني: الترجيح ٤٨٣

المبحث الثالث: هل للمصرف استيفاء حقه بيده دون رفع القضية إلى المحكمة الشرعية ٤٨٤
المطلب الأول: اختلاف الفقهاء في المسألة..... ٤٨٤
الفرع الأول: تحرير محل النزاع ٤٨٤
الفرع الثاني: أقوال العلماء في المسألة ٤٨٥
المطلب الثاني: الترجيح ٤٩٦
الفصل السادس: صور مصادرة الممتلكات في المصارف، والعلاج لمشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية .٤٩٨
المبحث الأول: صور مصادرة الممتلكات التي تمارسها المصارف الإسلامية..... ٤٩٩
الصورة الأولى: مصادرة الممتلك مع فرض غرامة مالية (المصادرة الجائرة) ٥٠٠
الصورة الثانية: مصادرة الممتلك دون فرض غرامة مالية (المصادرة المستغلة)..... ٥٠٣
الصورة الثالثة: مصادرة الممتلك مع إرجاع ما دفعه من أقساط دفعة (المصادرة المجردة) ٥٠٤
الصورة الرابعة: مصادرة الممتلك وعرضه للبيع (المصادرة العادلة): ٥٠٥
التعقيب على الصور ٥١٠
المبحث الثاني: العلاج لمشاكل المتأخرات والديون المتراكبة لدى المصارف الإسلامية... ٥١٤
المطلب الأول: قرار بشأن مشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية الإسلامية، وأسبابها ٥١٤
المطلب الثاني: قرار بشأن البيع بالتقسيط وتكملته ٥٢٠
المطلب الثالث: قرار بشأن أحكام الإعسار والإفلاس في الشريعة الإسلامية وتكملته.. ٥٢٢
الفصل السابع: تطبيقات معاصرة لمصادرة الممتلكات ونزع الأموال في المصارف ٥٢٨
والمؤسسات الإسلامية.....٥٢٨
المبحث الأول: مصادرة المبلغ المدفوع في عقد العربون ٥٢٨
المطلب الأول: معنى العربون، وتصويره وصوره ٥٢٨
الفرع الأول: معنى العربون ٥٢٨

الفرع الثاني: تصوير العربون ٥٢٩
الفرع الثالث: صور العربون ٥٣٠
المطلب الثاني: حكم مصادرة المال المدفوع في حال نكول المشتري ٥٣٢
الفرع الأول: اختلاف العلماء في المسألة ٥٣٢
الفرع الثاني: الترجيح بين أقوال أهل العلم ٥٣٧
المبحث الثاني: مصادرة المبلغ المقدم في عقد التوريد ٥٣٨
المطلب الأول: عقد التوريد ٥٣٨
الفرع الأول: تعريف عقد التوريد، وتصويره ٥٣٨
الفرع الثاني: صور عقد التوريد ٥٤٠
الفرع الثالث: الحكم الشرعي ٥٤٠
ملحوظة مهمة في العقود والمعاملات ٥٤٢
المطلب الثاني: مصادرة المدفوع مقدماً في عقد التوريد ٥٤٣
المبحث الثالث: مصادرة أجرة العميل في عقد الإجارة المنتهية بالتمليك عند الفسخ .. ٥٤٤
المطلب الأول: معنى الإجارة المنتهية بالتمليك ٥٤٤
الفرع الأول: تصوير المسألة، وتحديد وصف هذا العقد ٥٤٤
الفرع الثاني: صور عقد الإجارة المنتهية بالتمليك وضوابطها ٥٤٦
أولاً: ضوابط الجواز ٥٤٦
ثانياً: ضوابط المنع ٥٤٧
الفرع الثالث: الحكم الشرعي في عقد الإجارة المنتهية بالتمليك ٥٥٠
أولاً- من صور العقد الممنوعة ٥٥١

ثانياً- من صور العقد الجائزة ٥٥١
الترجيح ٥٥٢
المطلب الثاني: عقد الإيجار المتناقص بين التمليك والمصادرة ٥٥٣
الصورة الأولى: أجرة المثل بلا زيادة ٥٥٣
الصورة الثانية: أجرة المثل مع زيادة ٥٥٤
الفرع الأول: الحكم الشرعي في مصادرة المبلغ المدفوع ٥٥٤
الفرع الثاني: البدائل الشرعية لمصادرة المدفوع في عقد الإيجار المنتهي بالتمليك..... ٥٥٦
الصورة الأولى: إيجار ينتهي بتمليك ارتجاعي ٥٥٦
الصورة الثانية: إيجار ينتهي بتمليك تدريجي (مشاركة جزئية)..... ٥٥٨
خاتمة الباب ٥٦٠
الخاتمة **٥٦٣**
البند الأول: النتائج ٥٦٣
البند الثاني: التوصيات والمقترحات ٥٦٩
أ) التوصيات العامة ٥٦٩
ب) التوصيات الخاصة للمؤسسات المالية ٥٧١
قائمة المصادر والمراجع **٥٧٧**